الفصل الرابع

في ظل الإدارة العسكرية البريطانية
(في طرابلس وبرقة)

تولـّت **بريطانيا** طوال السنوات ما بين أواخر عام ١٩٤٢ وعام ١٩٥١، بموجب **(معاهدة لاهاي)** مسئولية حكم برقة وطرابلس، كما تولـّت **فرنسا** حكم فزان، باعتبارها مناطق محتلة من العدو (إيطاليا).

وقد ألزمت أحكام (معاهدة لاهاي) بريطانيا وفرنسا احترام حق السيادة الإيطالية القائمة ضمناً وعدم اتخاذ أي إجراء دستوري من شأنه أن يؤثر في وضع البلاد مستقبلاً [٦٦]. وقد عبر عن هذا الالتزام **الجنرال البريطاني مونتجمري** في الرسالة التي وجهها إلى أهالي برقة إثر توقيعه على الإعلان عن الاحتلال البريطاني لبرقة في ١١ نوفمبر ١٩٤٢، حيث كان من بين ما جاء في تلك الرسالة:

> " .. **لن تعني الحكومة العسكرية (البريطانية) بالأمور الخاصة بالقضايا السياسية ذات الصلة بالمستقبل**، ولكنها ستحاول جهدها أن تحكم البلاد بحزم وعزم واهتمام بمصالح الشعب ... "

لقد أعطت " **معاهدة لاهاي** "الحق للدولة المحتلة في تصريف الشئون التشريعية والقضائية والإدارية خلال مدة الاحتلال بحسب الحاجة التي تعرض لها. وقد حكمت **بريطانيا** طرابلس وبرقة بواسطة **إدارتين عسكريتين** [٦٧] **منفصلتين** يرأس كلا منهما ضابط بريطاني كبير (يعرف برئيس/ مسئول الإدارة) من خلال إصدار الأوامر والإعلانات والمنشورات وفقاً لمقتضى الحال. أما **فزان** فكانت تحت إمرة **مقيم فرنسي** مركزه سبها ويدير أحوالها من خلال **أسرة آل سيف النصر** الحاكمة.

وعلى الرغم من أن **السيادة الإيطالية في القوانين** ظلت سارية في الأقاليم الثلاثة (في انتظار وضع حدّ للاحتلال الإيطالي بموجب معاهدة صلح) فقد قامت الإدارتان العسكريتان البريطانية والفرنسية بتهذيب بعض القوانين الإيطالية التي كانت نافذة وإزالة ما كان يتعلق منها بالفاشستية كما أدخلت عليها بعض التعديلات التي اقتضتها الضرورات العسكرية وحاجات الأهالي الملحّة. [٦٨]

---

٦٦ خدوري. م. س. ص (٦٢).

٦٧ جرى استخدام اسم " الإدارة العسكرية البريطانية " بدلاً من " الحكومة العسكرية البريطانية " اعتباراً من ١٠ مارس ١٩٤٢ م. وفي الأول من أبريل ١٩٤٩ انتقلت الإدارة البريطانية لبرقة وطرابلس من وزارة الحربية إلى وزارة الخارجية البريطانية وبذلك خلعت عنها آخر ما كان قد علق عنها من بقايا الحكم العسكري. راجع نقولا زيادة. برقة الدولة العربية الثانية " دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٠.

٦٨ مجيد خدوري م. س. ص (٥٠ – ٦٥).

الذي يعنينا هنا أن هذه الإدارات العسكرية حتى وإن قامت بتقسيم هذه الأقاليم إدارياً إلى أقضية (سبعة أقضية في برقة) وولايات (ثلاث ولايات في طرابلس) وإدارات (ثلاثة إدارات في فزان) إلا أنها لم تقم بإصدار أي قوانين (نظم/ أساسية لهذه الأقاليم كما لم تشهد حقبة هذه الإدارات العسكرية أي انتخابات [٦٩] حتى على مستوى المجالس البلدية [٧٠] للمدن.

والذي يعنينا هنا أيضاً هو أن الإدارة العسكرية البريطانية في طرابلس وبرقة اضطرت على كره منها وتحت إلحاح الفئات والنخب المتعلمة والواعية سياسياً في الإقليمين أن تسمح بإنشاء جمعيات وأحزاب سياسية عدة.

وكما هو معروف فقد شهدت فترة الإدارة العسكرية البريطانية في طرابلس وبرقة تأسيس وتكوين عدد غير قليل من الجمعيات والأحزاب السياسية [٧١] كان منها في طرابلس:

١- الحزب الوطني (تأسس عام ١٩٤٤ بزعامة أحمد الفقيه حسن).
٢- حزب الجبهة الوطنية المتحدة (تأسس في ١٩٤٦ بزعامة سالم المنتصر).
٣- حزب الكتلة الوطنية الحرة (تأسس في ١٩٤٦ بزعامة الأخوين علي وأحمد الفقيه حسن).
٤- حزب الاتحاد المصري الطرابلسي (تأسس في عام ١٩٤٦ برئاسة الحاج يوسف المشيرقي وعلي رجب).
٥- حزب العمال (تأسس في عام ١٩٤٧ برئاسة بشير بن حمزة).
٦- حزب الأحرار (تأسس في عام ١٩٤٨ برئاسة الصادق بن ذراع).
٧- حزب الاستقلال (تأسس في عام ١٩٤٨ برئاسة سالم المنتصر مرة ثانية).
٨- هيئة تحرير ليبيا (تأسست بالقاهرة في عام ١٩٤٧ بزعامة بشير السعداوي).
٩- المؤتمر الوطني الطرابلسي (تأسس في ١٩٤٩).

---

٦٩ إذا استثنينا الانتخابات التي جرت في إقليم فزان في مطلع عام ١٩٥٠ لاختيار مجلس تمثيلي فزاني وتنصيب رئيس لفزان ينتخبه المجلس. راجع خدوري. م. س. ص (١٢٩).

٧٠ نشرت الإدارة البريطانية في برقة عام ١٩٤٨ إعلاناً خاصاً بالمجالس البلدية مذت بموجبه سلطة أهل البلاد من المستوى التنفيذي إلى المستوى السياسي. وكان يجرى اختيار المجالس البلدية من الوجهاء. راجع خدوري. م. س. ص (٥٩ – ٦٠).

٧١ راجع " ليبيا بين الماضي – صفحات من التاريخ السياسي " الجزء الأول/ المجلد الأول للمؤلف من منشورات مركز الدراسات الليبية. أكسفورد – بريطانيا. الطبعة الأولى، ٢٠٠٤ م. ص (٢١٦ – ٢٣٠).

أما في برقة فقد تأسست الأحزاب والجمعيات التالية:

١- جمعية عمر المختار (تأسست في مصر عام ١٩٤٢).
٢- رابطة الشباب الليبي (تأسست في عام ١٩٤٥)
٣- الجبهة الوطنية البرقاوية (تأسست في عام ١٩٤٦).
٤- المؤتمر الوطني البرقاوي (تأسس في عام ١٩٤٨).

وإذا كان من الطبيعي أن تركّز هذه الجمعيات والأحزاب في برامجها وشعاراتها على المطالبة بتحقيق **استقلال البلاد الليبية ووحدة أراضيها**، وأن تطغى المناداة بهذين الهدفين على ما سواهما من المطالب الوطنية الأخرى في المشاورات والحوارات الدائرة يومذاك بين النخب والقيادات السياسية داخل كل من طرابلس الغرب وبرقة وبين زعامات الإقليمين، **إلا أنه من الأمور اللافتة للنظر والجديرة بالتسجيل أن تلك الحوارات والمشاورات وكذلك الوثائق الصادرة عن عدد من هذه الجميعات والأحزاب لم تخل من الإشارات المتكررة والواضحة إلى مطلبي " الدستور والحكومة الدستورية " و " الحياة البرلمانية "** كما يتضح من الوقائع التالية:

اولاً: قدم **حزب الجبهة الوطنية المتحدة** (تأسس في ١٠ مايو ١٩٤٦ بزعامة سالم المنتصر وضم في عضويته محمد أبو الإسعاد العالم وعون سوف وطاهر المريض وإبراهيم بن شعبان وهو أهم الأحزاب الطرابلسية يومذاك) **مذكرة** رسمية في شهر **يونيه ١٩٤٦** إلى الدول الأربع الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي وبريطانيا وفرنسا) ضمّنها مطالب حول تحقيق الاستقلال التام في أسرع وقت ممكن، **وإقامة نظام ديمقراطي دستوري.** [٧٢]

ثانياً: أرسل **حزب الجبهة الوطنية المتحدة** المذكور وفداً تكوّن من السيدين **محمود المنتصر والطاهر المريض** إلى القاهرة في **شهر يونيه ١٩٤٦** يحمل إلى الأمير إدريس رسالة توضّح برنامج الحزب ومنهاجه للعمل ومقترحاته من أجل تحقيق الوحدة الليبية والذي كان أحد أسسه الرئيسية أن **يكون شكل الحكومة الليبية المقبلة برلمانياً دستورياً.** [٧٣]

وتشير الوقائع [٧٤] إلى أن البحث في المقترحات التي تضمنتها رسالة الحزب الطرابلسي المذكور استمر بضعة أيام شارك فيه عدد من الزعماء الطرابلسيين والبرقاويين المقيمين في القاهرة وقد بعث الأمير إدريس موافقته على هذه المقترحات من حيث المبدأ برسالة موجهة إلى رئيس الحزب السيد **سالم المنتصر** مؤرخة في **١٦ يونيه ١٩٤٦** أحسب أنه من المفيد في سياق هذه الدراسة أن يطلّع القارئ عليها كاملة لما تحمله

---

٧٢ " ليبيا بين الماضي والحاضر ... " للمؤلف م. س. ص (٢٢٥).
٧٣ المرجع السابق ص (٢٢٥ – ٢٢٦).
٧٤ راجع خدوري م. س. ص (١٠٨ – ١١٤).

من دلالات هامة حول التوجّهات الدستورية والديمقراطية لدى تلك الزعامات وعلى رأسها الأمير إدريس. وفيما يلي نص الرسالة [٧٥] :

حضرات الأفاضل رئيس وأعضاء الجبهة الطرابلسية سالم بك المنتصر وإخوانه الكرام الأفاضل.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد فقد تناولت بيد المسرة والابتهاج خطابكم الكريم صحبة الإخوان محمود بك المنتصر والطاهر بك المريض الموفدين من قبلكم للتحدث معنا في شرح مبادئ الجبهة التي هي تحقيق الاستقلال التام ووحدة البلاد والانضمام إلى الجامعة العربية كعضو من أعضاء الدول العربية. وإنه ليسرني أن أبدى لحضراتكم أن هذه الأهداف السامية هي التي أستهدفها وأسعى إليها بكل ما أوتيت من قوة. ثم جرت بيننا وبين وفدكم الكريم أبحاث فيما يتعلق بمستقبل البلاد، وأصول الحكم فيها، وبسطوا لنا مقاصدكم في توجيه إمارة البلاد للفقير الخادم للوطن وأبنائه الأعزاء. وإننا يعلم الله لولا أنكم تعرضتم لهذا الموضوع بصورة خاصة لما بحثت فيه، **لأن الغاية التي يستهدفها الجميع هي أن نسعى لتحقيق الاستقلال، وأن تظفر الأمة بأمانيها الوطنية وتتمتع بحريتها** التي جاهدت من أجلها السنين الطويلة، وآمل أننا سنصل إلى ذلك بفضل معونة الله ثم جهود المخلصين من أبناء البلاد.

ثم إن الإخوان أرادوا أن يستطلعوا رأيي في الأمور الآتية:

أولاً – كيف تكون أصول الحكم؟ **وإني أرى أنه يجب أن يكون دستورياً وأن تتفق الأمة على انتخاب هيئة تأسيسية تسن دستور البلاد الذي ينبثق عنه النظام النيابي كما هو جار في أكثر البلدان العربية.**

ثانياً – قد بحثوا معي فيما إذا كان هناك تفكير في ولاية العهد وفي اختيار عاصمة البلاد.

ورأيي أن هذين الموضوعين رغم أنهما سابقان لأوانهما إلا إني أقول إن البحث فيهما هو من **اختصاص المجلس النيابي الذي تنتخبه الأمة.**

ثالثاً – رغبتكم في تكوين **هيئة مشتركة** من القطرين لتوحيد الجهود والمصالح المشتركة وأن تكون مرتبطة بنا وأن تكون الواسطة الوحيدة لتبليغ رغائب الشعب عنها للخارج، فأرى أنه لا مانع من ذلك. كما أنني أرحب بفكرة إرسال وفد من إخوانكم لطرفنا، وآمل أن يكون في إرساله زيادة فائدة إن شاء الله. مع أنه لا يفوتني أن

٧٥ المرجع السابق. ص (١٠٩ – ١١٠).

أشكركم وأشكر الإخوان الذين أوفدتموهم على حسن قيامهم بالمهمة التي عهدتهم بها إليهم.

أسأل المولى جلت قدرته أن يوفقنا جميعاً لمرضاته ولصالح بلادنا وأهلها.
وفي الختام تفضلوا بقبول فائق الاحترام
في ١٤ رجب ١٣٦٥، ١٤ يونيه ١٩٤٦

الإمضاء
محمد إدريس المهدي السنوسي

وفي تطوّر لاحق لهذا الاجتماع في القاهرة إلتقى في بنغازي بتاريخ ١٩٤٧/١/١٥ وفدان أحدهما طرابلسي يمثل **الجبهة الوطنية المتحدة** والآخر برقاوي اختار الأمير إدريس أعضاءه من **الجبهة الوطنية البرقاوية** [٧٦] برئاسة عمر باشا منصور الكيخيا. وبناء على طلب الأمير إدريس أعد الوفد الطرابلسي مقترحات للمفاوضات في اليوم التالي تلخصت في سبع نقاط [٧٧] يهمنا منها في هذا المقام ما جاء في **الفقرة الثالثة** والتي نصت على:

" (٣) الاعتراف بزعامة السيد محمد إدريس المهدي السنوسي وإعلان إمارته على ليبيا، **وإنشاء حكومة دستورية ديمقراطية برلمانية.** "

والذي يعنينا في هذا المقام أنه رغم الخلاف الذي وقع بين الوفدين المتفاوضين حول عدد من النقاط التي طرحها المفاوض الطرابلسي، إلا **أن الوفدين كانا متفقين بالكامل** على ما ورد في الفقرة الثالثة المذكورة حول " إنشاء **حكومة دستورية ديمقراطية برلمانية** ".

ثالثاً: في **٢٦ يوليه ١٩٤٦** عقد عدد من زعماء **قبائل السعادي** في برقة اجتماعاً [٧٨] بمدينة البيضاء بالجبل الأخضر قرروا خلاله إرسال **مذكرة إلى السلطات البريطانية** طالبوا فيها بتحقيق أماني البلاد القومية والتي يعنينا منها في هذا المقام **الفقرة الأولى** والتي طالبت بـ:

" الاعتراف بالاستقلال (لبرقة)، وإنشاء **حكومة دستورية** " [٧٩]

---

٧٦ أنشئت هذه الجبهة في عام ١٩٤٦ بإيعاز من الأمير إدريس من أجل " معاونته في مهمة تقرير مصير البلاد (برقة) .. وبلوغ الغاية المنشودة وهي الحرية والاستقلال " وقد جرى حلّ هذه الجبهة في مطلع عام ١٩٤٧ واستعيض عنها بالمؤتمر الوطني البرقاوي ". راجع " ليبيا بين الماضي والحاضر .. " للمؤلف. ص (٢١٩ – ٢٢١).

٧٧ راجع خدوري م. س. ص (١١١ – ١١٢).

٧٨ كان هذا الاجتماع هو النواة لتأسيس " الجبهة الوطنية البرقاوية " التي نشرت أول تصريح لها في ٣٠ نوفمبر ١٩٤٦. خدوري م. س. ص (٧٧ – ٧٨).

٧٩ " ليبيا بين الماضي والحاضر ... " م. س. ص (٢١٩).

رابعا: قدم " **المؤتمر الوطني البرقاوي** " [٨٠] الذي تأسس في مطلع شهر **يناير** ١٩٤٨ مذكرة إلى " **لجنة التحقيق الرباعية** " [٨١] عندما زارت برقة في أبريل ١٩٤٨ تضمنت ثلاثة اقتراحات يهمنا منها في هذا المقام الاقتراح الثاني الذي نص صراحة على المطالبة بـ :

" الاعتراف بالأمير إدريس ملكاً **لدولة برقاوية دستورية** "

ونحسب أنه يتضح بجلاء من خلال هذه الشواهد والوقائع أن الزعماء والقادة السياسيين في طرابلس الغرب وبرقة، وإن اختلفوا حول بعض القضايا السياسية في هذه المرحلة من نضالهم (وحدة البلاد، الإمارة السنوسية ..) إلا أن **الإجماع ظل قائماً بينهم على المطالبة بإنشاء حكومة دستورية ديمقراطية برلمانية.**

---

٨٠ المرجع السابق ص. (٢٢١ – ٢٢٣) وخدوري م. س. ص (٨٦ – ٨٨).

٨١ راجع حول " لجنة التحقيق الرباعية " ما ورد بخدوري م. س. ص (١٤٣ – ١٤٧).